

Distr.: General
16 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تجدون مرفقا بهذه الرسالة التقرير الوطني للبرازيل عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لأغراض الاستعراض الوزاري السنوي المقرر عقده خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) ماريا لويزا ريبيرو فيوتي

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة
التقرير الوطني للبرازيل عن التقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف المتفق عليها
دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

موجز

يشكل وجود فرص للحصول على العمل اللائق للرجل والمرأة عاملا رئيسيا في التغلب على الفقر وعدم المساواة الاجتماعية. فالعمل أحد الروابط الرئيسية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يشكل آلية أساسية يمكن من خلالها حصول الناس على الاستحقاقات على نحو فعال، وبالتالي توزيع هذه الاستحقاقات على نحو أفضل. وفي البرازيل، وفقا لبيانات من الدراسة الاستقصائية المتعلقة بميزانية الأسرة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، يُستمد حوالي ٦١ في المائة من دخل الأسرة من العمل. وهذا يعني أن جزءا كبيرا من دخل الأسرة، وبالتالي، من ظروف معيشة الناس، يعتمد بشكل رئيسي على الدخل المتأتي من سوق العمل.

ومن جهة أخرى، من غير الممكن التفكير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون النظر إلى التحدي المتمثل في استدامتها على مر الزمن، وهو ما يفترض مسبقا تواءم هذه التنمية مع توافر في الحاضر والمستقبل للموارد الطبيعية التي لا غنى عنها لممارسة الأنشطة الاقتصادية ونوعية حياة الناس. وتعني التنمية المستدامة ضمنا وجود توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة الإنسان، وهو ما لا يمكن أن يتحقق، بدوره، إلا بقدر ما تكون هذه التنمية قادرة على توليد العمل اللائق للجميع. ولذلك، يبدو أن العمل اللائق غاية في حد ذاته ووسيلة لتعزيز التنمية المستدامة على حد سواء. ويشكل أيضا توفير العمل اللائق عاملا مهما من عوامل الحكم الديمقراطي، لأنه يرتبط بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ويسهم على نحو حاسم في توسيع نطاق وضمان العمل وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة.

وأخيراً، ليس العمل اللائق، في البرازيل اليوم، في معزل عن تعزيز القدرة الإنتاجية وجدوى الشركات المستدامة. وينبغي تأكيد أن الشركات المستدامة تشكل مصدراً رئيسياً للنمو وتكوين الثروات وتوفير العمل اللائق. فتشجيع الشركات المستدامة وتعزيزها أداة مهمة لتحقيق العمل اللائق.

ويعرض هذا التقرير، الذي يتمحور حول الخطة الوطنية للعمالة والعمل اللائق، تحليلاً للسياسات والبرامج الحكومية التي ساهمت في الإنجاز الجزئي أو الكلي للأهداف والغايات الإنمائية للألفية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، والتحديات التي يلزم مواجهتها والتغلب عليها من أجل القضاء على الفقر في البرازيل.

أولاً - نظرة عامة

١ - من وجهة نظر الحكومة الاتحادية، يشمل التزام البرازيل بالتشجيع على توفير العمل اللائق رفع مستوى هذا الهدف ليكون في صلب السياسات العامة وإدراجه بشكل فعال باعتباره محورا من محاور هيكلية استراتيجيات التنمية، والقضاء على الفقر، والحد من الفوارق الاجتماعية. كما أن المساهمة على نحو حاسم في توزيع أكثر إنصافاً لثمار النمو الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق حقوق الإنسان والمواطنة وضمائها وتوفير العمل اللائق مسائل تشكل هدفاً سياسياً، لأنها تسهم في تعزيز الديمقراطية والحكومة.

٢ - وفي عام ٢٠٠٨، كانت البرازيل قد حققت بالفعل أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية (وهو القضاء على الفقر المدقع والجاعة) عن طريق خفض مستوى الفقر إلى ربع مستوى عام ١٩٩٠. وتجدر الإشارة إلى أن هدف البرازيل كان أكثر طموحاً من الهدف الدولي المتمثل في خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣ - ولا يمكن فهم النتائج الإيجابية التي لوحظت مؤخراً دون الإشارة إلى الاستراتيجية التي نُفذت منذ بدء ولاية حكومة الرئيس لويس إينياسيو لولا دا سيلفا، والتي اتسمت، بالإضافة إلى الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي ومعالجة مجموعة من مواطن الضعف الشديد في البلد، بتفضيل واضح لإعادة التوزيع على أساس تعميق الحقوق والمؤسسات التي أنشئت خلال تاريخ البرازيل الحديث، ولا سيما في عملية إعادة إرساء الديمقراطية. وقد استند هذا الاختيار إلى الاقتناع بأن توزيع الدخل والموارد ضروري، ليس فقط باعتباره مسألة عدالة اجتماعية، ولكن أيضاً باعتباره عاملاً أساسياً لاستئناف النمو الاقتصادي واستدامته. وهذه الاستراتيجية هي ما يفسر، إلى حد كبير، النجاحات المهمة التي حققها البلد على مدى السنوات الماضية من حيث الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي وقدرته على مواجهة الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨.

٤ - ويشكل تعزيز السوق الداخلية عن طريق إشراك ملايين البرازيليين من خلال سياسات تحويل الدخل وزيادة العمالة، ووجود شبكة للحماية الاجتماعية والحفاظ على سياسات الدولة وأدائها، مثل المصارف العامة، إلى جانب القدرة على التوفيق بين الاقتصاد الكلي وسياسات العمل والحماية الاجتماعية، العوامل التي تفسر نجاح البرازيل في التغلب على الأزمة الدولية الأخيرة بسرعة وتخفيف التنمية بصورة مستمرة ومستدامة.

٥ - وتدل تجربة البرازيل على أن وجود دولة تتمتع بالقوة والكفاءة يشكل عاملاً لا غنى عنه في ضمان اقتصاد داخلي قوي ومستعد لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وينبع أساساً أداء البرازيل الجيد في مواجهة الأزمة المالية العالمية من ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وقوة النظام المصرفي وسياسات مواجهة التقلبات الدورية التي اعتمدها الحكومة، وشملت خفض الضرائب، وزيادة مستوى الائتمانات المقدمة من المصارف العامة، والحفاظ على استثمارات برنامج "تسريع النمو" وتقييم سياسة الحد الأدنى للأجور، وتوسيع نطاق برنامج تحويل الدخل والتأمين ضد البطالة. وهذه المجموعة من السياسات، التي حظيت بتأييد الجمهور لأنها كانت ثمرة حوار اجتماعي صادق ومكثف أجري على مستوى مجلس التنمية الاقتصادية والاجتماعية من بين مستويات أخرى، ضمنت استمرار وتوسع سوق الاستهلاك الداخلي، وهو عامل أساسي في تجنب تعميق الركود والاستفادة من الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

٦ - وارتفع متوسط النمو الاقتصادي السنوي من ١,٧ في المائة، كما شهد في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، إلى ٤ في المائة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، رغم انخفاضه بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ في ذروة الأزمة المالية العالمية. وعُكست فوراً آثار الأزمة عن طريق توسع اقتصادي بنسبة ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، وهو معدل لم يتم بلوغه منذ عام ١٩٨٩، ونمو بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وتشير التقديرات الرسمية لوزارة المالية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ إلى متوسط نمو نسبته ٤,٨ في المائة.

٧ - وكان توليد فرص العمل بصورة رسمية غير مسبوق في تاريخ البلد. وأدى المشهد الاقتصادي الكلي والمؤسسي واستراتيجية الإدماج الاجتماعي التي روّجت لها الحكومة، إلى جانب دينامية الشركات، إلى زيادة في القدرة الإنتاجية للشركات. كما أن الحصول على الائتمانات، وبرنامج تحويل الدخل، وإنشاء و/أو تعزيز النظم العامة من خلال نظام الصحة الوحيد، ونظام المساعدة الاجتماعية الوحيد، والنظام الوطني للسلامة الغذائية والتغذية والنظام الوطني لسكن المصلحة الاجتماعية، بالإضافة إلى الاستثمارات في إطار برنامج "تسريع النمو"، شكلت أموراً أساسية لتوسيع نطاق العمالة الرسمية.

٨ - وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، وُلدت ١٧ ٣٢٩ ٠٠٠ فرصة عمل رسمية في البرازيل، وفقا للتقرير السنوي للمعلومات الاجتماعية والسجل العام للعمالة والبطالة الذي تعدّه وزارة العمل. وهذا يعني أن ٤٦,٠١ مليون من العمال كانت لديهم عقود عمل رسمية في نهاية عام ٢٠١١، أي زيادة قدرها ٥٠ في المائة على مدى تسع سنوات. وانخفض معدل البطالة في المناطق المتروبولية الست في البلد من ١١,٦ في المائة إلى ٥,٥ في المائة في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأدت الزيادة في عدد فرص العمل الرسمية المتاحة إلى توسيع نطاق مستوى الحماية الاجتماعية للمستخدمين ومُعاليهم. ووفقا للتعداد السكاني، زادت نسبة العاملين ذوي بطاقات الهوية الموقعة الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي من ٣٦,٤٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٤٦ في المائة في عام ٢٠١٠، أي زيادة قدرها ٢١,٩ في المائة. ووفقا لاستقصاء بالعينة للأسر المعيشية على الصعيد الوطني، زادت النسبة المئوية لدفعي ضريبة الضمان الاجتماعي من ٤٦,٣ في المائة إلى ٥٤,١ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، أي زيادة قدرها ١٧ في المائة.

٩ - وتلت هذا التوسع الكبير في العمالة الرسمية سياسة عامة لزيادة دخل العمال، ولا سيما إعادة تقييم الحد الأدنى للأجور التي أثرت بشكل كبير على الاستهلاك والظروف المعيشية للملايين الأسر، بفضل استفادة العمال النشطين وأعداد كبيرة من المتقاعدين منها. وارتفعت القيمة الاسمية للحد الأدنى للأجور من ٢٠٠ ريال برازيلي إلى ٦٢٢ ريالاً برازيليًا في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أي ما يعادل، دون مراعاة التضخم، زيادة حقيقية نسبتها ٦٥,٩٥ في المائة. ووافقت كل من الحكومة ومراكز النقابات العمالية على الأساس الذي استندت إليه سياسة الحد الأدنى للأجور في عام ٢٠٠٦ (صالحة حتى ٢٠٢٣)، مقابل تعديل للتضخم، بالإضافة إلى المكاسب التي تحققت في النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي. وارتفع متوسط الدخل الحقيقي للعمال، وفقا للاستقصاء بالعينة للأسر المعيشية على الصعيد الوطني، من ٨٨٨ ريالاً برازيليًا إلى ١ ١١١ ريالاً برازيليًا في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩ (زيادة حقيقية بنسبة ٢٥ في المائة). وبلغ متوسط الدخل الشهري للأفراد من ذوي الدخل الذين أعمارهم ١٦ عاما أو أكثر حوالي ١ ٢٠٠ ريال برازيلي في عام ٢٠١٠، وفقا للتعداد السكاني.

١٠ - وتشير أحدث المعلومات المتعلقة بسوق العمل الرسمية إلى أن الرواتب ما زالت مستمرة في الزيادة بما يفوق مستويات التضخم: أي زيادة حقيقية نسبتها ٢,٦ في المائة في متوسط أجور العمال ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (التقرير السنوي للمعلومات الاجتماعية)، وزيادة حقيقية نسبتها ٣,١٢ في المائة في متوسط رواتب من دخلوا في إطار العمالة الرسمية والمُعيّنين في إطار قانون العمالة في عام ٢٠١١ (السجل العام للعمالة والبطالة). وساهم في إخراج ٢٧,٩ مليون شخص من الفقر في الفترة من ٢٠٠٣ إلى

٢٠٠٩، بينما انتقل ٣٥,٧ مليون شخص إلى طبقات ذات قدرة استهلاكية أعلى، الزيادة في العمالة، إلى جانب زيادة رواتب السكان العاملين وتوسيع نطاق تغطية برنامج المنح الأسرية وقيمتها - إذ شمل أكثر من ١٣ مليون أسرة وتخصيص أكثر من ١٣ بليون ريال برازيلي - وغيره من برامج تحويل الدخل، مثل برنامج الاستحقاقات النقدية المستمرة (الذي استفاد منه حوالي ١,٧ مليون من ذوي الإعاقة و ١,٦ مليون من كبار السن في عام ٢٠١٠، باستخدام حوالي ٢٠,١ بليون ريال برازيلي من الموارد).

ثانياً - تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

تقييم الخطة الوطنية للعمالة والعمل اللائق (أهداف الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١)

١١ - ترمي أساساً الخطة الوطنية للعمالة والعمل اللائق، القائمة على الحوار والتعاون بين الوكالات التابعة للحكومة الاتحادية والتي تنطوي على عملية واسعة للتشاور الثلاثي الأطراف، إلى المساهمة في تعزيز العمالة والعمل اللائق في البرازيل، وفقاً للالتزامات التي تعهد بها البلد في تقريره الوطني عن برنامج توفير العمل اللائق. ويهدف تنفيذها إلى بناء قدرة البرازيل على إحراز تقدم في مواجهة المشاكل الهيكلية الرئيسية للمجتمع وسوق العمل، وأهمها: الفقر والتفاوت الاجتماعي؛ البطالة والعمل غير النظامي؛ وضرورة توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية؛ ونسبة العمال ذوي المستويات المنخفضة من الدخل والإنتاجية؛ وارتفاع معدلات دوران الموظفين؛ وعدم المساواة من حيث نوع الجنس والعنصر والأصل العرقي؛ والصحة والسلامة في أماكن العمل، ولا سيما في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هذه الخطة.

١٢ - ووفقاً للمقترح، سيجري تحليل الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية في ضوء الأولويات والنتائج المتوقعة والمبينة في خطة عام ٢٠١١، مع مراعاة الموضوع المقترح للتقرير والمناقشة الواسعة النطاق التي تثيرها الخطة في البلد.

١ - الأولويات والنتائج المتوقعة

١٣ - تستند الأهداف المتوخاة في الخطة إلى أحكام الخطة المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وبرنامج توفير العمل اللائق لنصف الكرة الأرضية (٢٠٠٦-٢٠١٥)، وقد جرى توحيدها بعد مشاورات واسعة النطاق مع أقسام الحكومة الاتحادية المسؤولة عن إدارة البرامج والإجراءات التي تشكل جزءاً من الخطة. وخط الأساس الذي اعتمد هو عام ٢٠٠٦، ويتوقع تحقيق الأهداف في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥، ومعظمها مدرج في الخطة المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتتطابق الأولويات مع تلك الواردة في برنامج توفير العمل اللائق ويرد بيانها أدناه.

الأولوية ١: توليد فرص عمل أكثر وأفضل، مع إتاحة تكافؤ الفرص والمعاملة

النتائج المتوقعة

١٤ - ترد فيما يلي النتائج المتوقعة:

(أ) توجيه الاستثمارات العامة والخاصة والحوافز الضريبية والمالية نحو القطاعات الاستراتيجية من أجل توليد فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة، عن طريق ما يلي:

١' الشركات المستدامة؛

٢' التعهدات بتحسين نوعية البيئة أو الحفاظ عليها؛

٣' الأعمال التجارية الصغيرة جدا والشركات الصغيرة؛

٤' التعاونيات والأنشطة الاقتصادية المترابطة؛

٥' الزراعة الأسرية؛

(ب) الإبقاء على سياسة تقييم الحد الأدنى للأجور وإضفاء الطابع المؤسسي

عليها؛

(ج) تعزيز النظام العام للعمالة والعمل والدخل من خلال دمج سياسات للتأهيل المهني، والوساطة في العمل واستحقاقات البطالة، بالإضافة إلى توسيع نطاق سياسات التأهيل المهني والوساطة في العمل، ولا سيما لصالح الشباب والسكان المنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) توسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم، ولا سيما الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا والعمال المهاجرين؛

(هـ) وضع المبادرات التشريعية والسياسية الرامية إلى تيسير الانتقال من الأنشطة غير النظامية إلى الأنشطة النظامية، مع مراعاة نوع الجنس والعنصر؛

(و) زيادة المساواة في الفرص والمعاملة في عالم العمل، بما يتماشى واتفاقية المساواة في الأجور لعام ١٩٥١ (رقم ١٠٠) واتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١)، وقد صدقت البرازيل عليهما معا.

الأولوية ٢: القضاء على السخرة وتشغيل الأطفال، ولا سيما في أسوأ أشكالهما

النتائج المتوقعة

١٥ - ترد فيما يلي النتائج المتوقعة:

- (أ) القضاء التدريجي على تشغيل الأطفال؛
- (ب) تنفيذ الخطة الوطنية الثانية للقضاء على أعمال السخرة ورصد هذه الخطة وتقييمها؛
- (ج) تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والعنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين ورصد هذه الخطط وتقييمها.

الأولوية ٣: تعزيز الحوار مع العناصر الفاعلة الثلاثية والحوار الاجتماعي كأداة للحكومة الديمقراطية

النتائج المتوقعة

١٦ - ترد فيما يلي النتائج المتوقعة:

- (أ) تعزيز وتوسيع نطاق آليات وهيئات الحوار الاجتماعي، ولا سيما أدوات التفاوض الجماعي؛
- (ب) تنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولة عادلة، للتشجيع على دراسة معايير العمل الدولية وتطبيق المعايير التي صدقت عليها البرازيل، وذلك بالتشاور مع أرباب العمل والعمال؛
- (ج) تعزيز برامج توفير العمل اللائق في المناطق والولايات والبلديات والقطاعات الاقتصادية بالتشاور مع منظمات العمال وأرباب العمل.

مبادرات حكومية أخرى

١٧ - يكمن الهدف في تحديد التدخلات السياسية التي ساعدت في إحراز هذا التقدم، مع مراعاة تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق من أجل القضاء على الفقر بشكل خاص. ويبين هذا التقرير لأغراض التفكير، عدة مبادرات حكومية من بينها سياسة تقييم الحد الأدنى للأجور، وبرنامج "تسريع النمو" للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وبرنامج المنح الأسرية، وبرنامج "بيتي حياتي"، وخطة "البرازيل الكبرى"، وبرنامج "البرازيل بدون فقر مدقع".

٢ - المؤتمر الوطني الأول للعمال والعمل اللائق

١٨ - أعلن رئيس البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عن المؤتمر الوطني الأول للعمال والعمل اللائق، وتمثل أهدافه في إعداد سياسة وطنية للعمال والعمل اللائق واستعراض وتحديث الخطة الوطنية للعمال والعمل اللائق. ويشكل هذا المؤتمر جزءاً من عملية واسعة النطاق للمناقشة ومشاركة المواطنين تقوم بها الحكومة الاتحادية في المجالات الأكثر تنوعاً للسياسة العامة، وتشمل أوسع عملية للحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف تشهدها البرازيل على الإطلاق بشأن مواضيع العمل العالمية.

١٩ - وسبق المؤتمر الوطني، الذي سيعقد في آب/أغسطس ٢٠١٢، أكثر من ١٠٠ مؤتمر محلي وإقليمي و ٢٦ مؤتمراً على صعيد الولايات (عقدت في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، بمشاركة ما يقدر بحوالي ٢٣ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ممثلو الحكومات المحلية، ومنظمات العمال وأرباب العمل وغيرها من منظمات المجتمع المدني المعنية بقطاع العمل. واكتست المؤتمرات المعقودة على مستوى الولايات، التي اختارت حوالي ١ ٠٠٠ مندوب لإيفادهم إلى المؤتمر الوطني، أهمية في تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي على صعيد البلد. والتزمت ١١ ولاية برازيلية بميكنة برامج الولايات المتعلقة بالعمل اللائق.

٣ - إعداد البرنامج الوطني لتوفير العمل اللائق للشباب

٢٠ - اعتمد البرنامج الوطني لتوفير العمل اللائق للشباب بتوافق آراء ثلاثي الأطراف وأصدره وزير العمل والعمال في أيار/مايو ٢٠١١. ويتمحور حول أربع أولويات (زيادة التعليم وتحسينه؛ والموازنة بين الدراسة والعمل والحياة الأسرية؛ والإدماج المستحق والنشط في عالم العمل؛ والحوار الاجتماعي بشأن الشباب والعمل والتعليم). ويجري اعتماده كمرجع متعلق بموضوع "إدراج العمل اللائق للشباب" للمؤتمر الوطني الأول بشأن العمال والعمل اللائق والمؤتمر الوطني الثاني للشباب.

٤ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ البرنامج الوطني للعمال والعمل اللائق

٢١ - بالإضافة إلى التعاون التقني، الذي استخدم في تنفيذ البرنامج الوطني للعمال والعمل اللائق، يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية من الآليات المهمة الأخرى، على نحو ما يتوقعه اتفاق تعاون موقع في عام ١٩٨٧ بين منظمة العمل الدولية وحكومة البرازيل. ويتوقع هذا الاتفاق توفير التعاون التقني في بلدان أخرى من أميركا اللاتينية وأفريقيا. ومن خلال هذا الصك، تعزز منظمة العمل الدولية والبرازيل نشر الممارسات الجيدة والمبادرات

التي اتخذت في البرازيل في ما يتعلق بالمواضيع التي تشمل أولويات البرنامج. والبرامج العالمية التي تنفذ حاليا هي برنامج بلدان الجنوب لمنع تشغيل الأطفال والقضاء عليه في الأمريكتين؛ وبرنامج شراكة من أجل تعزيز الأمن الاجتماعي؛ وبرنامج لتعزيز النقابات العمالية في مجالات الضمان الاجتماعي والصحة وأمن العمل في البلدان الأفريقية؛ وبرامج للقضاء على العمل القسري وتشجيع فرص العمل الخضراء.

٥ - الحوار الاجتماعي

٢٢ - على مدى السنوات الماضية، سعت البرازيل إلى تعزيز العمالة والعمل اللائق، ودمقرطة علاقات العمل بناء على حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف. وفي الواقع، يشكل تعزيز المشاركة الثلاثية والحوار الاجتماعي كأداتين للحكومة الديمقراطية أولوية من أولويات البرنامج الوطني للعمالة والعمل اللائق والخطة الوطنية للعمالة والعمل اللائق، وكلاهما وُضع عن طريق الحوار الثلاثي.

٢٣ - ويعتمد العديد من هيئات الزمالة في البرازيل اليوم، بدرجة أكبر أو أقل، على مشاركة ممثلي أرباب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني، بالإضافة إلى وكلاء الحكومة. وتشكل هذه الهيئات، إلى جانب المؤتمرات الوطنية وجلسات الاستماع واستفسارات الجمهور وأمناء المظالم التابعين للحكومة، حيزا مهما للاعتراف بالمشاركة الاجتماعية.

٢٤ - وفيما يلي بعض أمثلة الهيئات في عالم العمل حيث يجري الحوار الاجتماعي:

(أ) اللجنة الثلاثية المعنية بالعلاقات الدولية؛

(ب) اللجنة الثلاثية المعنية بتكافؤ الفرص والمعاملة في ما يتعلق بنوع الجنس والعنصر في العمل؛

(ج) اللجنة الرباعية المعنية بتعزيز الحد الأدنى للأجور؛

(د) اللجنة الثلاثية المشتركة الدائمة؛

(هـ) اللجنة الوطنية للهجرة؛

(و) المجلس الوطني الدائم للموانئ؛

(ز) المجلس الوطني لاقتصاد التضامن؛

(ح) المجلس الوطني للضمان الاجتماعي؛

(ط) اللجنة الوطنية للقضاء على تشغيل الأطفال؛

(ي) اللجنة الوطنية للقضاء على أعمال السخرة؛

(ك) اللجنة الثلاثية المعنية بالأمن والصحة في العمل.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية بعض الموائد المستديرة الحوارية والتفاوضية بين المجتمع المدني والحكومة في عام ٢٠٠٣، ترمي إلى التوصل إلى تفاهم حول مختلف المواضيع. وتشكل هذه الموائد المستديرة، المعقودة في شكل لجان ثلاثية، بمشاركة ممثلين للحكومة وأرباب العمل ومنظمات العمال، محافل مهمة لمناقشة القضايا الحاسمة للحياة البرازيلية، بما يشمل الأحوال الاقتصادية والهيكلية على حد سواء. والهدف من هذه المبادرات هو تعزيز الحوار الاجتماعي من خلال مفاوضات شفافة قادرة على تحسين نوعية الحياة والعمل لسكان البرازيل. وثمة مثالين لذلك هما الموائد المستديرة الحوارية والتفاوضية الرامية إلى تحسين ظروف العمل في مزارع قصب السكر (عقدت في عام ٢٠٠٨)، وفي مجال الإنشاءات الثقيلة والمدنية (عقدت في عام ٢٠١١).

ثالثاً - السياسات والبرامج الحكومية والتقدم المحرز فيها

ألف - تقييم سياسة الحد الأدنى للأجور

٢٦ - يشكل الحد الأدنى للأجور أساس هيكल المرتبات ويهدف إلى حماية العمال، من حيث توزيع المرتب الأساسي. ويوجد الحد الأدنى للأجور في البرازيل منذ عام ١٩٤٠، لكن قيمته الحقيقية تتغير مع مرور الزمن، بالاعتماد على السيناريو الاقتصادي والسياسي السائد في البلد.

٢٧ - ومع بداية أزمة الديون الخارجية في عام ١٩٨٢، انخفضت قيمة الحد الأدنى للأجور لفترة طويلة، ولم تبدأ الحالة تنعكس إلا بعد تنفيذ خطة الريال في عام ١٩٩٤. وبحلول عام ٢٠٠٣، كان الحد الأدنى للأجور قد انتعش بشكل أكبر، مُظهرًا بذلك زيادة حقيقية نسبته ٦٥,٩٥ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونتيجة للنمو الاقتصادي الإيجابي الذي حققه البلد في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢، سجلت زيادات حقيقية مهمة في الحد الأدنى للأجور (حوالي ٥,٢ في المائة سنوياً).

٢٨ - ويقرر الحد الأدنى للأجور في البرازيل مستوى الأجر لأصحاب الرواتب في القطاعين الخاص والعام ويُتخذ مرجعاً لمجموعة من سياسات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التقاعد واستحقاقات العاطلين عن العمل وذوي الإعاقة. كما يستخدم الحد الأدنى للأجور لقياس خط الفقر. وعلاوة على ذلك، هناك أدلة على أن الحد الأدنى للأجور يؤثر على رواتب العمال الذين ليس لديهم بطاقات هوية موقعة خاصة بالعمل والضمان الاجتماعي، نظراً إلى

أن المستخدمين وأرباب العمل معا كثيرا ما يتفاوضون على المرتبات المدفوعة في هذه القطاعات باستخدام الحد الأدنى للأجور كمرجع (يعرف بـ "تأثير المنار").

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٤، واستجابة لطلب قدمته مراكز النقابات العمالية، أنشئت لجنة رباعية لتقييم الحد الأدنى للأجور، تهدف إلى صياغة مقترح لوضع برنامج لتقييم الحد الأدنى للأجور، وتحليل آثاره على سوق العمل والضمان الاجتماعي والسياسات المتعلقة بالمساعدة والتنمية الاجتماعية على نطاق الحكومة الاتحادية والوكالات الاتحادية الأخرى. وضمت هذه اللجنة ممثلين لوزارة العمل والعمالة، ووزارة التخطيط والميزانية والإدارة، ووزارة الرعاية الاجتماعية، ووزارة الشؤون المدنية، ووزارة التنمية الاجتماعية، والأمانة العامة للعلاقات المؤسسية التابعة لرئاسة الجمهورية، والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، ومختلف مراكز النقابات العمالية واتحادات الشركات، وممثلي المتقاعدين وضيوف السلطات العامة التابعة للولايات/البلديات.

٣٠ - ونتيجة لهذه المفاوضات، اتفق على سياسة دائمة لتقييم الحد الأدنى للأجور في عام ٢٠٠٧. وكانت معايير هذه السياسة هي نقل التضخم المسجل في الفترة ما بين تسوياته، إذ إن الزيادة الحقيقية تنجم عن اختلاف الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توقع التاريخ المرجعي لتسويته - كل سنة - حتى تعديله في كانون الثاني/يناير.

التقدم المحرز

٣١ - في عام ٢٠٠٣، وحتى دون وجود سياسة محددة لتعديل الحد الأدنى للأجور للسنوات اللاحقة، بلغت نسبة إعادة التعديل ٢٠ في المائة، في ضوء معدل التضخم المتراكم الذي بلغ ١٨,٥٤ في المائة، وهو ما يعادل زيادة حقيقية نسبتها ١,٢٣ في المائة. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت الزيادة ٨,٣٣ في المائة، في حين أن الرقم القياسي الوطني لأسعار الاستهلاك تراكم بنسبة ٧,٠٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥، عُدل الحد الأدنى للأجور بنسبة ١٥,٣٨ في المائة، مقابل معدل تضخم بلغ ٦,٦١ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ معدل التضخم ٣,٢١ في المائة، وبلغ التعديل ١٦,٦٧ في المائة، مع زيادة حقيقية نسبتها ١٣,٠٤ في المائة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تغيرت الأجور بنسبة ٨,٥٧ مقابل زيادة في الرقم القياسي الوطني للأسعار الاستهلاك بنسبة ٣,٣٠ في المائة في الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧، وهو ما شكل زيادة حقيقية بنسبة ٥,١ في المائة في الحد الأدنى للأجور. ولم تتسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت في عام ٢٠٠٨، في توقف سياسية تقييم الحد الأدنى للأجور المتفق عليها بين الحكومة الاتحادية ومراكز النقابات العمالية: إذ وضعت موضع التنفيذ الزيادة الاسمية المتوقعة لشباط/فبراير ٢٠٠٩ ونسبتها

١٢ في المائة، مما زاد الحد الأدنى للأجور من ٤١٥ ريالاً برازيلياً إلى ٤٦٥ ريالاً برازيلياً، أي ما يعادل ٦ في المائة من الزيادة الحقيقية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعيد تعديل الحد الأدنى للأجور بنسبة ٩,٧ في المائة (٦ في المائة بالقيمة الحقيقية)، إلى ٥١٠ ريالاً برازيلية شهرياً. وفي عام ٢٠١٢، ارتفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦٢٢ ريالاً برازيلياً، بإجراء تعديل حقيقي نسبته ٧,٥٩ في المائة.

٣٢ - وترتب على قرار الإبقاء على الزيادات المتوقعة في الحد الأدنى للأجور نتائج مهمة. فأولاً، كان القرار يعني زيادة في دخل العمال ذوي الدخل المنخفض، مما يساعد على دعم الاستهلاك من جانب تلك الأسر. وثانياً، ساعد ذلك على دعم دخل الأسرة ككل، إذ ترتبط عدة أنظمة للحماية الاجتماعية بهذا الأجر، ولا سيما استحقاقات الضمان الاجتماعي والمبالغ النقدية المستمرة والبطالة. كما استفاد من هذه الزيادة، وإن كان ذلك بدرجة أقل، الأفراد المتقاعدون الذين لديهم خطط تقاعد تزيد قيمتها عن الحد الأدنى للأجور. وشكلت زيادة كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أثراً صافياً قدره حوالي ١٤,٨ بليون ريال برازيلي بالإضافة إلى ١٩,٢ مليون ريال برازيلي من استحقاقات الضمان الاجتماعي.

٣٣ - وتشير التقديرات إلى أن مبلغ ٢٢,٩ بليون ريال برازيلي يتطابق مع الزيادة في تحصيل ضرائب الاستهلاك وستبلغ زيادة إيرادات الاقتصاد ٤٧ بليون ريالاً برازيلياً. ويوجد في البرازيل ٤٨ مليون شخص يعتمد دخلهم على الحد الأدنى للأجور، أي حوالي ٢٥ في المائة من سكان البرازيل.

٣٤ - ويتمثل الهدف المحدد لعام ٢٠١٥ في ما يتعلق ببرنامج توفير العمل اللائق في نصف الكرة الأرضية (٢٠٠٦-٢٠١٥) في تنشيط استخدام الحد الأدنى للأجور بوصفه أداة لسياسة الأجور والقيام تدريجياً بربط الزيادات في الأجور بالتغيرات في الإنتاجية وزيادة تكلفة المعيشة (الهدف ٤-٢-٩). وقد أدرج هذا المفهوم في مسار من مسارات العمل (سياسات الأجور والدخل) ذات الأولوية المطلقة من البرنامج الوطني لتوفير العمل اللائق.

٣٥ - وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٨٢-١٢ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، الذي ينظم قيمة الحد الأدنى للأجور في عام ٢٠١١ ويحدد مبادئه التوجيهية التي ستسري ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥، ستتوافق عمليات إعادة التعديل الرامية إلى الحفاظ على الحد الأدنى للأجور على مدى الفترة المذكورة مع التغيرات في الرقم القياسي الوطني لأسعار الاستهلاك، الذي يحسبه وينشره المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، والمتراكم على مدى ١٢ شهراً قبل الشهر الذي جرت فيه إعادة تعديله، بالإضافة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة ما قبل الماضية. وفي عام ٢٠١٢، طبقت نسبة ٧,٥ في المائة المعادلة لنسبة النمو الحقيقي للناتج

المحلي الإجمالي التي سجلها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات في ما يتعلق بعام ٢٠١٠ ونسبة ٦,٠٨ في المائة التي تمثل الرقم القياسي الوطني المتوقع لأسعار الاستهلاك لعام ٢٠١١. وبالتالي جرى تقريب مبلغ ٦٢١,٥٠ ريالاً برازيلياً إلى ٦٢٢ ريالاً برازيلياً.

٣٦ - كما تتوقع التشريعات المذكورة أعلاه إنشاء فريق وزارى، تنسقه وزارة العمل والعمالة، مسؤول عن تحديد وتنفيذ نظام لرصد وتقييم سياسة تقييم الحد الأدنى للأجور. وسيحدد الفريق أيضاً المواد الغذائية الأساسية التي يمكن شراؤها بالحد الأدنى للأجور وتوقعاته المستقبلية الناتجة عن زيادة القوة الشرائية.

باء - برنامج "تسريع النمو" للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠

١ - الخصائص

٣٧ - من خلال بدء برنامج "تسريع النمو" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التزمت الحكومة الاتحادية بتنمية البرازيل على نحو سريع ومستدام. وكانت التحديات الرئيسية التي واجهت الولاية الأولى للرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا هي تحقيق استقرار الاقتصاد وتنفيذ نموذج جديد للتنمية في البلد، يجمع بين النمو وتوزيع الدخل.

٣٨ - وكان هذا البرنامج برنامجاً إنمائياً يرمي إلى تعزيز سرعة النمو الاقتصادي، وزيادة عدد فرص العمل وتحسين ظروف معيشة سكان البرازيل. ونُظمت التدابير التي اتخذها البرنامج على مدى الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في خمس مجموعات هي: الاستثمار في البنى التحتية؛ وتحسين بيئة الاستثمار؛ واتخاذ تدابير مالية طويلة الأجل؛ وتخفيف العبء الضريبي وتحسين النظام الضريبي؛ وتشجيع الائتمانات والتمويل.

٢ - التقدم المحرز

٣٩ - وفقاً لتقديرات الحكومة الاتحادية، تحققت الأهداف الرئيسية للبرنامج خلال الفترة. فقد تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي رغم الأزمة المالية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سُجلت زيادة كبيرة في فرص العمل والدخل وانخفاض في التفاوتات الاجتماعية والإقليمية. ونجاح البرنامج في سنواته الأولى وضمان الاستمرارية في البرنامج الاستثماري، بالإضافة إلى الأهداف الجديدة المحددة في المرحلة الثانية من البرنامج، مسائل تسفر عن توقعات إيجابية في ما يتعلق بالتغلب على المخننقات في البنى التحتية للبلد وتحسين ظروف معيشة سكان البرازيل في المستقبل.

٤٠ - ومن خلال تحليل سيناريو الاقتصاد الكلي في سياق سير عمل البرنامج، من الممكن تسليط الضوء على ما يلي:

- (أ) توسع الاقتصاد البرازيلي بمعدل متوسط، حتى بعد الأزمة؛
- (ب) التخفيف من أسوأ آثار الأزمة المالية الدولية؛
- (ج) إيجاد فرص عمل جديدة؛
- (د) انخفاض في البطالة؛
- (هـ) اتساع نطاق الائتمانات المصرفية؛
- (و) اقتصاد وطني أكثر قوة؛
- (ز) بقاء التضخم في حدود الأهداف التي حددها مجلس النقد الوطني؛
- (ح) زيادة المصروفات الأولية، مما زاد الاستثمارات وعزز السوق المحلية.

جيم - برنامج المنح الأسرية

١ - الخصائص

٤١ - أنشئ هذا البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ عن طريق التدبير المؤقت رقم ١٣٢، الذي جرى تحويله إلى القانون رقم ٨٣٦-١٠ المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقد حددت في البرنامج استحقاقاته المالية، ومعايير الأهلية لكل استحقاق والشروط التي يجب استيفاؤها من جانب الأسر المستفيدة أو أفرادها.

٤٢ - وهو برنامج لتحويل الدخل المباشر تستفيد منه الأسر التي تعيش في فقر أو في فقر مدقع. ويشمل برنامج "القضاء على الجوع" الذي يهدف إلى ضمان الحق في الغذاء الكافي، وتعزيز ضمان المواد الغذائية والتغذية ومساعدة السكان الأكثر عرضة للجوع على تحقيق المواطنة.

٤٣ - ويستفيد من برنامج المنح الأسرية أكثر من ١٣ مليون أسرة على الصعيد الوطني. ويتراوح المبلغ المستلم ما بين ٣٢ ريالاً برازيلياً و ٣٠٦ ريالاً برازيلية، حسب دخل الأسرة للفرد الواحد (في حدود ١٤٠ ريالاً برازيلياً) وعدد الأطفال في الأسرة وأعمارهم.

٤٤ - ويبين العديد من الدراسات مساهمة البرنامج في الحد من التفاوت الاجتماعي والفقر. ويبين التقرير الوطني الرابع عن متابعة الأهداف الإنمائية للألفية انخفاضاً في مستوى الفقر المدقع من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٤٥ - ويضم البرنامج ثلاثة محاور رئيسية هي: تحويل الدخل، والمشروعات، والبرامج التكميلية. فال محور الأول يشجع على الإغاثة الفورية من الفقر، بينما المحور الثاني يعزز سبل الحصول على الحقوق الاجتماعية الأساسية في مجالات التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية. ويهدف المحور الأخير إلى تنمية الأسرة، سعياً إلى مساعدة المستفيدين على التغلب على حالة الضعف التي تعترهم.

٤٦ - ويدار البرنامج إدارة لامركزية تشارك فيها الحكومة الاتحادية، والولايات، والمقاطعة الاتحادية والبلديات. وتتعاون هذه العناصر الفاعلة على تحسين تنفيذ البرنامج وتوسيع نطاقه والتحقق منه، وهو برنامج أنشئ بموجب القانون رقم ٨٣٦-١٠/٠٤ ونظم بموجب المرسوم رقم ٢٠٩-٥/٠٤ وقائمة المستفيدين علنية ويمكن لأي مواطن أن يطلع عليها.

٢ - التقدم المحرز

٤٧ - بعد تحليل مساهمة البرنامج في الحد من عدم المساواة والفقر في البرازيل على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية (الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩)، وإمكاناته في المستقبل، يجدر إبراز مختلف جوانبه.

٤٨ - فوفقاً لتحليل أجراه معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية، في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩، ووفقاً للاستقصاء بالعينة للأسر المعيشية على الصعيد الوطني الذي أجراه المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، انخفض معامل دجيني (x100) من ٥٩,٢ إلى ٥٤,٠. وشكل تحويل الدخل من خلال البرنامج سبب ١٥ في المائة من الانخفاض المسجل على مدى الفترة. والأكثر إثارة للانتباه هو أن هذا البرنامج فعل نفس الشيء، أي أنه مثل ٠,٧ في المائة فقط من دخل الأسر، حسب قياسات البحث.

٤٩ - وفيما يتعلق بالحد من الفقر، بلغ الانخفاض حوالي ١٢ نقطة مئوية بالنسبة لخط الـ ١٠٠ ريال برازيلي لكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أي من ٢٦ في المائة إلى ١٤ في المائة من السكان. وشكل المستفيدون من البرنامج سبب حوالي ١٦ في المائة من الانخفاض. وفيما يتعلق بخط الـ ٥٠ ريالاً برازيليًا لعام ٢٠٠٤، انخفض معدل الفقر من ١٠ في المائة إلى ٥ في المائة من السكان وشكل المستفيدون من البرنامج سبب ما يقرب من ثلث هذا الانخفاض. وربما تكون الآثار المترتبة على البرنامج في أثناء الأزمات أكثر أهمية من مساهمته في الحد من الفقر في الأجل الطويل.

دال - برنامج "بيتي حياتي"

٥٠ - برنامج "بيتي حياتي" برنامج للحكومة الاتحادية يشمل حيازة الأراضي، وبناء أو إعادة تصنيف ممتلكات عقارية يجري التعاقد بشأنها بوصفها مشاريع سكنية في شكل عقارات سكنية أو إنشاءات ذات قطع أرضية مقسمة، تشمل شققاً أو منازل، ويجري تحويلها إلى أسر ذات دخل شهري أقصاه ٦٠٠ ١ ريال برازيلي.

٥١ - وقد استُهل البرنامج في آذار/مارس ٢٠٠٩ بهدف إيجاد آليات لتشجيع إنشاء وشراء مليون وحدة سكنية جديدة. وحالياً، يتمثل هذا الهدف في بلوغ ٢ مليون منزل جديد للأسر ذات دخل شهري إجمالي أقصاه ٥٠٠٠ ريال برازيلي.

٥٢ - وكان الهدف الأولي هو التعاقد بشأن ٤٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية للأسر ذات دخل شهري أقصاه ٦٠٠ ١ ريال برازيلي. وحالياً، في ظل استمرار البرنامج، يتمثل الهدف في إنشاء ٨٦٠ ٠٠٠ وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٤، في ما يتعلق بالعمليات المتعاقد عليها بأموال محددة مصدرها برنامج التأجير السكني. وسيبدأ بناء الوحدات السكنية بالتعاقد على المشاريع في شكل عقارات سكنية أو قطع أرضية مقسمة، تضم شققاً أو منازل.

التقدم المحرز

٥٣ - عندما استمر البرنامج، ليصبح برنامج "بيتي حياتي ٢"، اتسع نطاق فوائده. فتحققت زيادة في عدد المنازل، وحجم أكبر من الاستثمارات (أي ما مجموعه ١٢٥,٥ بليون ريال برازيلي)، وزادت الإيرادات والأولوية المعطاة للأسر ذات الدخل المنخفض، وتحسنت القواعد وتوفير مساكن أفضل بكثير.

هاء - خطة "البرازيل الكبرى"

٥٤ - على الرغم من أن بعض المبادرات الحكومية مبادرات حديثة، ولم تخضع بعد آثارها للتقييم، فإن أهدافها ومقترحاتها تشير إلى أنها ستكتسي أهمية بالغة في تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الوطنية للعمالة والعمل اللائق لعام ٢٠١٥. ويوجه الانتباه هنا إلى خطة "البرازيل الكبرى".

٥٥ - وخطة "البرازيل الكبرى" هو الاسم الذي تستخدمه الحكومة لعرض السياسة الصناعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وتمثل هذه الخطة تحديثاً وتوسيعاً للسياسات التي نفذتها حكومة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا عن طريق السياسة الصناعية والتكنولوجية وسياسة التجارة الخارجية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ وسياسة تنمية الإنتاج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٥٦ - وجرت هيكلة الخطة من خلال المبادئ التوجيهية القطاعية والمواضيع الشاملة التي تحدد مجموعة الإجراءات المراد تنفيذها في مجموعة من القطاعات التي صنفتها الحكومة كقطاعات استراتيجية لتعزيز الصناعة الوطنية، مثل تخفيض العبء الضريبي في مجال الاستثمارات والصادرات؛ وتوسيع وتبسيط تمويل الاستثمارات والصادرات؛ والزيادة في الموارد المخصصة للابتكار؛ وتحسين الإطار التنظيمي الذي ينظم الابتكار؛ وتشجيع نمو الأعمال التجارية الصغيرة والصغيرة جداً؛ وتعزيز الدفاع عن التجارة؛ وإنشاء أنظمة خاصة لإضافة القيمة والتكنولوجيا في سلسلة الإنتاج؛ وتنظيم قانون المشتريات العامة لتشجيع الإنتاج والابتكار في البلد.

واو - خطة "البرازيل بدون فقر مدقع"

٥٧ - اكتسب تعزيز العمل اللائق والقضاء على الفقر أهمية جديدة عندما استهلكت الحكومة الاتحادية خطة "البرازيل بدون فقر مدقع"، الرامية إلى بلوغ الهدف الذي حددته حكومة الرئيسة ديلما روسيف المتمثل في القضاء على الفقر المدقع في البرازيل، الذي ما زال ١٦,٢ مليون شخص يعانون منه.

٥٨ - وعلى مدى السنوات الماضية، ساعدت البرازيل ٢٨ مليوناً من أبناءها على الخروج من الفقر وجلبت إلى الطبقة الوسطى ٣٦ مليون شخص. غير أن هذا العمل ما زال مستمراً بما أن ١٦ مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وبناء على ذلك، وضعت الحكومة خطة "البرازيل بدون فقر مدقع"، التي تحسن وتوسع نطاق تجربة البرازيل في القطاع الاجتماعي. وقد استهلكت هذه الخطة في حزيران/يونيه ٢٠١١، وترتكز على ثلاث ركائز أساسية - هي تحويل الدخل، والحصول على الخدمات العامة، والإدماج المنتج - والقصد منها وضع تحد جديد للسياسات العامة في مجال العمل والعمالة.

٥٩ - وتصنف الأسرة في فئة من يعيشون تحت خط الفقر المدقع إذا لم يتجاوز دخل الأسرة للفرد الواحد ٧٠ ريالاً برازيلياً. وهذا أكبر من خط الفقر المدقع المعتمد في الأهداف الإنمائية للألفية والذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١,٢٥ دولار). وتعطى قيمة مرجعية عن الفقر المدقع في برنامج المنح الأسرية.

٦٠ - وتشمل خطة "البرازيل بدون فقر مدقع" حوالي ١٦,٢ مليون شخص على الصعيد الوطني. ويرد توزيعهم في الجدول ١.

الجدول ١

توزيع الأشخاص المشمولين بخطة "البرازيل بدون فقر مدقع"

مجموع الأشخاص	النسبة المئوية	المناطق الحضرية		المناطق الريفية	
		الأشخاص	النسبة المئوية	الأشخاص	النسبة المئوية
البرازيل	١٠٠	٨ ٦٧٣ ٨٤٥	٥٣	٧ ٥٩٣ ٣٥٢	٤٧
الشمال	١٧	١ ١٥٨ ٥٠١	٤٤	١ ٤٩٩ ٩٥١	٥٦
الشمال الشرقي	٥٩	٤ ٥٦٠ ٤٨٦	٤٨	٥ ٠٤٩ ٣١٧	٥٢
الجنوب الشرقي	١٧	٢ ١٤٤ ٦٢٤	٧٩	٥٨٠ ٩٠٨	٢١
الجنوب	٤	٤٣٧ ٣٤٦	٦١	٢٧٨ ٦١٥	٣٩
الوسط الشمالي	٣	٣٧٢ ٨٨٨	٦٧	١٨٤ ٥٦١	٣٣

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، تعداد عام ٢٠١٠.

٦١ - ويمكن تقديم بيانات موجزة عن الأشخاص الذين يعيشون فقر مدقع على النحو التالي:

(أ) يتمركز حوالي ٥٩ في المائة منهم (٩,٦ ملايين شخص) في المنطقة الشمالية الشرقية؛

(ب) واحد من أصل كل ٤ برازيليين يعيشون في الريف (٢٥,٥ في المائة) يعيش في فقر مدقع؛

(ج) أعمار حوالي ٥١ في المائة منهم تصل إلى ١٩ سنة؛

(د) أعمار حوالي ٤٠ في المائة منهم تصل إلى ١٤ سنة؛

(هـ) حوالي ٥٣ في المائة من المنازل غير مربوطة بالنظم العامة لشبكة مجاري مياه الأمطار أو خزانات التحليل؛

(و) حوالي ٤٨ في المائة من المنازل الريفية التي يعيش أصحابها في فقر مدقع غير مربوطة بالشبكة العامة لتوزيع المياه أو ليس لديها بئر أو منبع في العقار؛

(ز) حوالي ٧١ في المائة منهم منحدرون من أصل أفريقي؛

(ح) حوالي ٢٦ في المائة منهم أميون (أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر).

٦٢ - ويكمن التحدي الكبير في إخراج السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من هذه الظروف، وكسر الحلقة المفرغة للاستبعاد الاجتماعي. وليس عدم كفاية الدخل سوى مؤشر من مؤشرات الحرمان ذات الصلة بالموضوع. فالعوامل الاجتماعية والجغرافية والبيولوجية تضاعف أو تحد من أثر دخل كل فرد. وأفقر الناس يفتقرون إلى التعليم، وسبل الحصول على

الأراضي ومدخلات الإنتاج، والدعم في مجالات الصحة والسكن والعدل والدعم الأسري والمجتمعي، والائتمانات والاستفادة من الفرص.

٦٣ - ولتحقيق الأهداف الواردة في الخطة، ستقارن الخطة خريطة للفقر في البرازيل بخريطة متعلقة بالفرص المتاحة وخريطة متعلقة بالاحتياجات من حيث الخدمات العامة، وستهدف، في شراكة مع مجالس الولايات والمدن، إلى وضع أنسب وسيلة وأكثرها كفاءة لمساعدة الجمهور المستهدف لهذه السياسة العامة على تحسين ظروف معيشته، انطلاقاً من المحاور المبينة في الجدول ٢.

الجدول ٢

محاور خطة "البرازيل بدون فقر مدقع"

ضمانة الدخل	الحصول على الخدمات العامة	الإدماج المنتج
برنامج "المنح الأسرية"	<ul style="list-style-type: none"> • التعليم • وثائق السكن • تقديم الدعم للسكان • الذين يعيشون في الشوارع • الأمن الغذائي • الكهرباء • برنامج "تسريع النمو" • الصحة 	<ul style="list-style-type: none"> ١ - المناطق الحضرية (العمالة وتوليد الدخل) • التأهيل المهني • الوساطة/إتاحة الفرص • اقتصاد التضامن • الائتمانات البالغة الصغر • فرادى مباشري الأعمال الحرة الصغيرة جدا ٢ - المناطق الريفية (زيادة الإنتاج) • الحصول على وسائل الإنتاج • المساعدة التقنية والمتابعة الأسرية • الوصول إلى الأسواق • الاستهلاك الشخصي

رابعاً - تحديات النمو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

٦٤ - رغم التقدم المحرز على مدى العقد الماضي، تواجه البرازيل تحديات كبيرة في مواصلة نموها في المستقبل، بما في ذلك:

- (أ) الاستثمار والبنيات التحتية؛
- (ب) السوق المحلية؛
- (ج) الائتمانات؛

(د) البرامج الاجتماعية؛

(هـ) قوة النظام الضريبي؛

(و) استقرار العملة؛

(ز) الأسواق الخارجية.

٦٥ - وبناء على ذلك، تسعى الحكومة إلى التشجيع على تحسين ظروف العمل، بوسائل لا تقتصر على الصكوك المعيارية، بل تشمل أيضا فسخ المجال للمفاوضات الثلاثية الأطراف، التي أسفرت عن التزامين وطنيين مع قطاع السكر والطاقة (حزيران/يونيه ٢٠٠٩) وقطاع الإنشاءات (آذار/مارس ٢٠١٢).

٦٦ - ويمكن النظر إلى بطولة كأس العالم لكرة القدم والألعاب الأولمبية كمشروعين وطنيين كبيرين (يشكلان جزءا من سياسة التنمية)، سينطويان على أعمال مهمة وسيكون لهما أثر كبير على إيجاد فرص العمل بصورة مباشرة. وسيؤثر هذا الدعم، بدوره، على القضاء على الفقر وسيطرح تحديات في حيث ضمان حقوق العمل. وبالتالي، يكمن جزء من التحديات المطروحة للحكومة الاتحادية في أن تكفل الاستعداد على النحو المناسب للحدثين المذكورين آنفا، وأن تضمن انطلاقتهما على نحو سلس، حتى يعطيا نتائج واسعة الأثر وشاملة من حيث التنمية وإيجاد فرص العمل اللائق للبرازيليين.

خامسا - اعتبارات ختامية

٦٧ - مع أن التفاوت ما زال مشكلة خطيرة في البرازيل، فإن الاستراتيجية الإنمائية التي وضعتها وتنفذها الحكومة لن تقيم من حيث جدواها الاقتصادية فحسب، بل ستقيم أيضا من حيث الجوانب الاجتماعية والبيئية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يكون مستوى التنمية المتطلع إليه مستوى مستداما، حتى يتضح النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والحد من التفاوت واحترام البيئة.

٦٨ - ومن المناسب أيضا تأكيد أن تجربة البرازيل توحى بأن وضع سياسة اجتماعية في حد ذاته يسهم كثيرا في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل وتوليد الطلب المحلي.